صناعيون يرحبون بقانون الاستثمار الجديد

الشهابي: مهم جداً لجذب الاستثمارات الداخلية والأجنبية ◄ طيفور: سينشط الحركة الصناعية بغرض إعادة الإعمار

علي محمود سليمان

بيّن رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي في تصريحه لـ«الوطن» بأن قانون الاستثمار الجديد مهم جداً لجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية، وإن الصناعيين انتظروه بفارغ الصبر.

مضيفاً: إن القانون الصادر حالياً كان قد أعيد إلى مجلس الشعب لتلافي بعض الملاحظات التي تمت الإشارة إليها من قبل الصناعيين، وهو الآن بصيغة أفضل والأهم أن العبرة بالتنفيذ والأرقام، وفي حال ظهور أي خلل مستقبلاً يمكن تداركه وتعديله.

وبدوره اعتبر الصناعي في غرفة صناعة دمشق عاطف طيفور بأنه ونتيجة لقانون الاستثمار الجديد فإن المناطق الاقتصادية ستبدأ بالانتشار تدريجياً، وستتنافس مع المناطق والمدن الصناعية وستكون الرديف الاقتصادي للوطن والمواطن، مضيفاً: إن قانون الاستثمار الجديد سيسهم بعودة المناطق الصناعية المدمرة حيث إن القانون يشمل المناطق التنموية وهو ما سينشط الحركة الصناعية بغرض إعادة الإعمار.

مشيراً إلى أن الصناعيين ينتظرون قيام باقي المؤسسات الحكومية بالدعم الشامل للقانون سواء من المصرف المركزي أم المصارف العاملة في السوق السورية مع ضرورة إجراء تعديلات لقانون تنظيم الصناعة والغرف الصناعية وقانون المناطق المدمرة والمناطق الصناعية وتوسعتها وغيرها من القوانين المرتبطة بشكل مباشر بالقانون كدعم الكهرباء المباشر وقوانين العقود وقانون إحلال بديل المستوردات لتكون دائرة اقتصادية شامل ومتكاملة.

كواية لـ«الوطن»: قانون حضاري ويشجع مستثمرين من الخارج للقدوم إلى سورية

أكد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية لـ«الوطن» أن قانون الاستثمار الجديد قانون حضاري ويشجع الكثير من الصناعات التي هاجرت خارج سورية إلى الداخل ويفيد القانون الجديد كثيراً بهذا الخصوص.

وأوضح أنه من خلال القانون القديم لم تكن مرتاحين من ناحية العمل والإنتاج والتصدير وحركة القطع الأجنبي كذلك باعتبار أن معظم عملنا بالدولار، إذ إننا نبيع منتجاتنا بالدولار للعراق والأردن وغيرها والتسهيلات التي جاءت في القانون الجديد أعطتنا راحة بالعمل من دون أي خوف.

وختم كواية بالقول إن معظم الوفود التي تأتي من الخارج إلينا سواء من روسيا أم إيران أو غيرها هم بحاجة لمثل هذا القانون الجديد حتى يستطيعوا الاستثمار وافتتاح معامل في سورية، مبيناً أن موقع سورية الإستراتيجي مهم جداً للمستثمرين باعتبار أن سورية تعتبر منطقة وسطى وقريبة من الخليج العربي وأوروبا.

وأشار إلى أن موضوع جلب القطع الأجنبي أهم شيء بالنسبة لنا إذ إننا نحن كمصدرين بحاجة إلى هذا القانون وخصوصاً أننا لا نعرف كيف نجلب العملة الأجنبية من خارج سورية إلى الداخل ويفيد القانون الجديد كثيراً بهذا الخصوص.

وأوضح أنه من خلال القانون القديم لم تكن مرتاحين من ناحية العمل والإنتاج والتصدير وحركة القطع الأجنبي كذلك باعتبار أن معظم عملنا بالدولار، إذ إننا نبيع منتجاتنا بالدولار للعراق والأردن وغيرها والتسهيلات التي جاءت في القانون الجديد أعطتنا راحة بالعمل من دون أي خوف.

وختم كواية بالقول إن معظم الوفود التي تأتي من الخارج إلينا سواء من روسيا أم إيران أو غيرها هم بحاجة لمثل هذا القانون الجديد حتى يستطيعوا الاستثمار وافتتاح معامل في سورية، مبيناً أن موقع سورية الإستراتيجي مهم جداً للمستثمرين باعتبار أن سورية تعتبر منطقة وسطى وقريبة من الخليج العربي وأوروبا.

التركماني لـ«الوطن»: بصدور القانون المستثمرون سيعودون

أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب علي التركماني لـ«الوطن» أننا كغرفة صناعة كنا موجودين في صياغة بعض الجوانب الإيجابية الخاصة بقانون الاستثمار الجديد ونريد أن يكون القانون الجديد مختلفاً عن القوانين السابقة خاصة فيما يتعلق بقطاع العلاقات مع دول الجوار.

ولفت إلى أن بوابتنا الوحيدة للاستثمار اليوم هي العراق وجاءنا في الفترة الأخيرة ضيوف من العراق مختصون في قطاع التطوير العقاري والمقاولين وكان لهم ملاحظات كثيرة على موضوع الاستثمار في سورية وقانون الاستثمار وحقوق التملك وغيرها وهذه الملاحظات التي أدلى بها الضيوف تمت صياغتها بموجب كتب وتم رفعها إلى الحكومة وتم الأخذ ببعض هذه الملاحظات.

وأشار إلى كل القطاعات الاقتصادية الموجودة في سورية متفائلة جداً بقانون الاستثمار الجديد، لافتاً إلى أن التسهيلات، التي تقدمها الحكومة اليوم على صعيد التملك والنسب وأن ما يحق للمستثمر الأجنبي يحق للمستثمر السوري، جيدة ومشجعة للاستثمار وهذه التسهيلات لم تتم مراعاتها في القوانين السابقة، مبيناً بأن هناك انفتاحاً في الأنظمة والقوانين وخاصة في القطاع الاقتصادي.

وأشار إلى أن دول الجوار ومصر تعتبر دولاً متطورة في قطاع الاستثمارات ونحن حاولنا الاستفادة من كل تجارب هذه الدول وخاصة في مجال قطاع التطوير العقاري في دول الخليج ومن المتوقع أن يراعي قانون الاستثمار الجديد هذا الجانب، لافتاً إلى وجود انتظار لبعض دول الجوار لقانون الاستثمار الجديد في سورية وخاصة على صعيد رجال الأعمال والمستثمرين، لافتاً إلى أن سورية وبعد الحرب الظالمة عليها لأكثر من عشر سنوات أصبحت محط انتظار لكل المستثمرين في دول العالم وخاصة الدول الصديقة ودول الجوار، مؤكداً أن ما يهمنا اليوم بالدرجة الأولى هو الاستثمارات الخارجية والمستثمرون السوريون في الخارج هم بالدرجة الثانية وبمجرد أن أصبح هناك تطوير في الجانب الاستثماري من المؤكد سيعودون للعمل والاستثمار في سورية.

ديباب لـ«الوطن»:

يوجه رسالة اطمئنان للمستثمرين

بيّن مدير هيئة الاستثمار السورية مدين ديباب لـ«الوطن» أن أهمية قانون الاستثمار الجديد تتركز بأنه يعطي رسالة اطمئنان للمستثمرين ويؤمن بيئة خصبة للاستثمار، قد تضمن مطلباً مهماً للمستثمرين فيما يتعلق بتسوية النزاعات والتحكيم الداخلي والخارجي.

وأضاف: إن صدور القانون في هذه المرحلة مهم جداً لدعم واستقرار الاستثمار الموجود حالياً في البلد ولجذب الاستثمار سواء الخارجي من المغتربين أو الأجنبي بالإضافة للاستثمار الداخلي والتشجيع على البدء بتنفيذ مشاريع استثمارية نوعية في مختلف المجالات ووفق ما تحتاجه البلاد لمرحلة إعادة الإعمار، حيث إن القانون سيساهم في دعم العملية الإنتاجية في المرحلة القادمة، بما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن القانون الجديد يتضمن مزايا عديدة ومهمة لمصلحة المستثمر ومن أهمها ما يتعلق بالتحكيم وتسوية النزاعات والتي كانت نقطة مهمة يجب تسليط الضوء عليها ضمن القانون، وهي من أهم مطالب المستثمرين.

ولفت ديباب إلى أن هيئة الاستثمار هي المعنية الأولى بتطبيق أحكام هذا القانون وتنفيذ كافة بنوده وهي على أتم الجاهزية وتمت تهيئة كافة الكوادر الفنية والإدارية للعمل وفق القانون الجديد بما يخدم المستثمرين ويحفزهم لتوجيه استثماراتهم للأسواق السورية.

الحلاق لـ «الوطن»:يعالج كافة الثغرات التي كانت موجودة في القانون القديم ونأمل أن يعيد رجال الأعمال المغتربين

بيّن عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق محمد أكرم الحلاق بأن قانون الاستثمار القديم كان يحوي بعض الثغرات والإشكالات وجاء قانون الاستثمار الجديد لمعالجة كل الثغرات التي كانت موجودة من ناحية ولمعالجة مفرزات الأزمة إن كان من ناحية جلب رؤوس الأموال أو من ناحية ترميم المنشآت التي كانت قائمة والمهدمة بالكامل أو بشكل جزئي لإعادة تأهيلها لأن القانون الجديد يشمل هذه المنشآت.

وأشار في تصريح لـ«الوطن» إلى أن القانون الجديد يواكب مرحلة قادمة اقتصادية نتمنى أن يكون فيها نهضة كبيرة ونهضة استثمارية صناعية زراعية وسياسية وتجارية، مبيناً بأن المرحلة القادمة هي مرحلة إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وجذب رؤوس الأموال وإقامة المنشآت الضخمة والتكتلات الصناعية وأيضاً عودة رؤوس الأموال المهاجرة إلى الخارج والذين هجروا بفعل الإرهاب خلال فترة الأزمة ونحن نأمل في أن يعود أصحاب رؤوس الأموال الموجودون في الدول العربية والأجنبية إلى سورية وأن يكون القانون الجديد حافزاً لهم للعودة من أجل متابعة استثماراتهم ونشاطاتهم في سورية لأن سورية كانت البلد التي أنشئت ثروتهم بها ونحن نسعى ونتأمل بشكل دائم أن يبقى الخير في سورية وألا يذهب إلى الخارج.

وبيّن أن القانون الجديد يحافظ كذلك على الملكيات ويشجع على إقامة وإشادة المنشآت ويحفظ المزايا الاستثمارية الجديدة لفترات طويلة، منوهاً أن القانون القديم كان عليه بعض التحفظات من قبل المستثمرين.

وأكد أن القانون الجديد صدر بعد مداولات ونقاشات عديدة وتم الوصول إلى مسودة القانون بمشاركة غرف التجارة والصناعة وكل الفئات الاستثمارية المعنية ونحن نأمل في أن يكون القانون الجديد كافياً ووافياً ويكفي متطلبات المرحلة القادمة.

وأوضح الحلاق أن تأثير القانون الجديد على الصناعة القائمة محدود باعتبار أن المنشآت الصناعية كلها قائمة وليست ضمن قانون الاستثمار، أما المنشآت المهدمة التي كانت قائمة على القوانين التي كانت سارية سابقاً فمن المرجح أن قانون الاستثمار الجديد سيشملها ويشمل ترميمها وإعفاءاتها والمزايا والمنح التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد.

ولفت إلى أن تأثير القانون الجديد فقط لإقامة تكتلات صناعية ومشاريع فردية ومتوسطة وكبيرة الحجم من المستثمرين الأجنبيين أو من قبل رجال الأعمال السوريين الذي ذهبوا إلى خارج سورية.